

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكامبيون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

((البند 3 (أ)))

البرنامج 10

التجارة والتنمية

1 - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في 19 أيار/مايو 2025، في البرنامج 10، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 12)) و (A/80/6 (Sect. 13)).

المناقشة

- 2 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي. وشددت عدة وفود على أهمية عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية وأعربت عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة.
- 3 - وأعرب عن رأي مفاده أن الأونكتاد يؤدي دوراً حاسماً في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، لا سيما من خلال تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي بشأن



الرجاء إعادة استعمال الورق



قضايا التجارة ومن خلال توفير تحليل البيانات والمساعدة التقنية كي تتمكن تلك البلدان من المشاركة في اقتصاد عالمي أكثر عدلاً وإنتاجية والاستفادة منه على نحو يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - وجرى التأكيد على أهمية حلقات العمل الإقليمية للأونكتاد وتقاريره الرئيسية، التي ظلت أدوات لا غنى عنها للبلدان النامية وكانت بمثابة معيار عالمي لصنع السياسات القائم على الأدلة. وأكدت الوفود من جديد التزامها بالركائز الأساسية لعمل الأونكتاد وأعربت عن امتنانها للدعم المستمر الذي يقدمه الأونكتاد لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل.

5 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للمشاورات الحكومية الدولية في جنيف بشأن مشروع الخطة البرنامجية المقترحة للأونكتاد لعام 2026. وأعرب عن رأي مفاده أن اتباع نهج بناء وغير مسيئ يجب أن يكون المبدأ الرئيسي المتبع في الأونكتاد، لا سيما في سياق المؤتمر السادس عشر الذي يعقد كل أربع سنوات، والذي سيتم خلاله اعتماد الولاية الجديدة التي تمتد أربع سنوات. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجال التكامل الإقليمي، وأشار إلى أن عمليات التكامل الإقليمي كانت حافزاً للعديد من البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودُعي الأونكتاد إلى التعاون بشكل أكثر استباقاً مع المنظمات والروابط الإقليمية. وقد أعرب عن رأي مفاده أن تحرير التجارة وتبسيط العقبات غير الجمركية والبيروقراطية من شأنه أن يعود بأكثر قدر من الفائدة على البلدان التي يمكنها الاتجار بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن دعم الأونكتاد للبلدان النامية في تطوير تكنولوجياتها وقطاعاتها الابتكارية أمر ضروري.

6 - وفي سياق مبادرة الأمم المتحدة 80، طُرح سؤال حول ماهية مساهمة الأونكتاد على مدى السنوات الأربع المقبلة والمجالات التي يمكن للأونكتاد أن يضيف فيها أفضل قيمة. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن الكيفية التي يرى بها الأونكتاد التنسيق مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال دعم أقل البلدان نمواً. وأشار وفد بلده إلى أن بلده واثق من أن الأونكتاد سيتعامل بحكمة مع الأوقات الصعبة وسينفذ الإصلاحات حسب الحاجة، مثل الإصلاحات المنبثقة عن مبادرة الأمم المتحدة 80.

7 - وأفاد أحد الوفود بأن أولويات السياسة الإنمائية لبلده تشمل مكافحة الجوع والفقر وأوجه عدم المساواة في البلدان النامية والانتقال العادل نحو نظم إيكولوجية مستدامة، حيث تعني "الاستدامة" الجدوى الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وأشار الوفد إلى أن الأونكتاد شريك مهم لأنه يقدم معلومات جديدة ويسدي المشورة إلى البلدان بشأن الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والمتصلة بالتجارة ويساعد على خفض الحواجز التجارية وتسهيل التعامل معها، ولأنه محرك للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

8 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يجب إجراء استعراض للازدواجية في الخطة البرنامجية للأونكتاد. وسلط الضوء على أن الأونكتاد لديه برنامج فرعي كامل مخصص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، في حين أن هناك برامج كاملة مخصصة لأفريقيا (البرنامج 9) وأقل البلدان نمواً (البرنامج 8). وأعرب عن رأي مفاده أن عمل البرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، يتداخل بوضوح مع الدور العالمي الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال التنمية. وطلب إجراء استعراض وحذف أو تبسيط الازدواجية.

9 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التجارة الحرة هي مفتاح التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وأبرز أن بلده يؤيد بقوة النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف. ولوحظ أن الأونكتاد ملتزم بصون مصالح البلدان النامية، وأنه يؤدي دوراً هاماً في تعزيز التجارة والتنمية في البلدان النامية وفي تيسير الحوار بين الشمال والجنوب، وأنه يعمل كمركز فكر للبلدان النامية ومستودع للأفكار بالنسبة لبلدان الجنوب. وأشار الوفد إلى أن بلده والأونكتاد قد حافظا على علاقات جيدة وأجريا تعاوناً مثمراً في مجالي التجارة والاستثمار. وأعرب الوفد عن أمله في أن يواصل الأونكتاد التركيز على ركائز عمله الثلاث وتعزيز نمو التجارة والتنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - وطلب أحد الوفود معلومات عن كيفية قيام الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بتنفيذ أطر الإدارة القائمة على النتائج باستخدام مؤشرات ذات طابع استراتيجي وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحددة المدة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه المعلومات ستساعد الدول الأعضاء على تقييم مدى فعالية البرامج وأثرها بشكل أفضل.

11 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-5، طُرح سؤال عن الكيفية التي يرمي بها الأونكتاد إلى تحقيق هدف تحويل تعددية الأطراف على الرغم من التباين الواضح في وجهات النظر بشأنها. وأعرب وفد آخر عن تقديره للجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز تعددية الأطراف.

12 - وسلط أحد الوفود الضوء على أن الخطة البرنامجية المقترحة للأونكتاد لم تأت على ذكر الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التجارة والتنمية العالميتين. وطلب من الأونكتاد إيلاء الاهتمام الواجب لهذا الموضوع. وأعرب عن رأي مفاده أن ضمان تجارة عالمية قادرة على الصمود وشاملة للجميع لا يمكن أن يتحقق عندما تفرض البلدان قيوداً أحادية الجانب على التجارة تتعارض مع معايير منظمة التجارة العالمية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن القيود المالية والاقتصادية التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو تعرقل حصول البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الأغذية والأسمدة والأدوية الحيوية، مما يؤدي إلى تعقيد مسألة تحقيق الهدفين 2 و 3 من أهداف التنمية المستدامة. وأكد وفد آخر على ضرورة أن يكثف الأونكتاد عمله في تقييم أثر التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الأحادية الجانب، وشدد على ضرورة أن يُدرج هذا التقييم في تقارير شاملة وأن يكون مدعوماً بمنصة للحوار بشأن الآثار السلبية لهذه التدابير.

13 - وأشار أحد الوفود إلى أن لدى بلده شواغل تتعلق ببعض العناصر المتصلة بتغير المناخ والتجارة في الخطة البرنامجية المقترحة للأونكتاد. وأعرب عن رأي مفاده أنه على الرغم من أهمية الاعتبارات البيئية، إلا أنه لا ينبغي إخضاع السياسات التجارية لأطر المناخية المتعددة الأطراف، ويجب أن تحتفظ البلدان بسلطانها السيادي على الأولويات التجارية والاقتصادية المحلية. وأبرز الوفد أن بلده يفضل الصياغة التي تعترف بالطابع التكامل للسياسات التجارية والبيئية دون أن تنص على اتباع نهج محددة. ودعا وفد آخر الأونكتاد إلى اعتماد نهج أكثر حذراً إزاء قضايا المناخ، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لأثر المناخ على التجارة والتنمية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن على الأونكتاد أن يركز على الجوانب الاقتصادية والتجارية للاقتصاد الأخضر، وتحديدًا على ضمان قدرة سلاسل الإنتاج والقيمة على الصمود في وجه تغير المناخ، وعلى مخاطر النزعة الحمائية الإيكولوجية والنزعة الحمائية في التجارة العالمية وأثرهما على البلدان النامية.

14 - وفي ضوء التحديات العالمية المستمرة، بما في ذلك حالة مديونية حرجية وبطء النمو والصدمات الاقتصادية المختلفة، أعرب أحد الوفود عن تقديره لتركيز الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يحقق مصلحتها. وأشار الوفد إلى أن بلده يقر بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه التجارة في تعزيز النمو وتكوين الثروة، وأعرب عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجال بناء القدرات الإنتاجية والتنويع الاقتصادي.

15 - وشدد أحد الوفود على أهمية المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر الأونكتاد السادس عشر الذي يعقد كل أربع سنوات، وأعرب عن رأي مفاده أن هذين الحدثين أتاحا فرصا حاسمة للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار وفد آخر إلى التقدم الجاري إحرازه من أجل الاعتماد المزمع لولاية جديدة في المؤتمر السادس عشر الذي يُعقد كل أربع سنوات، وأفاد بأن الأونكتاد يمكن أن يعول على استمرار دعم بلده للمؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات ولنتائجه.

16 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التجارة المفتوحة والعادلة والتي يمكن التنبؤ بها هي قوة أساسية للتنمية الاقتصادية وأنها ساعدت على مدى السنوات الثلاثين الماضية على انتشار بليون شخص من براثن الفقر. وأعرب الوفد عن تقديره لتركيز الأونكتاد على التجارة والاستثمار الرقميين، وهما عبارة عن محرك رئيسي للفرص الاقتصادية في المستقبل، لا سيما في البلدان النامية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وللتجارات، ولتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل الخطة البرنامجية المقترحة. وكان التركيز في الخطة البرنامجية للأونكتاد على الاستثمار موضع تقدير، وأعرب الوفد عن أمله في أن يرى الدول الأعضاء تعمل على إدماج اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية، الذي من شأنه أن يولد فوائد اقتصادية كبيرة للبلدان النامية. وأعرب وفد آخر عن تقديره لعمل الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية لدعم اندماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

17 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1 في إطار البرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، أعرب عن التقدير لعمل الأونكتاد في دعم تدابير السياسة الصناعية ذات الأولوية في أمريكا اللاتينية، وطُلب مزيد من التفاصيل عن مفهوم الشبكات السياساتية غير الرسمية. ولاحظ وفد آخر باهتمام عمل الأونكتاد في مجال مواطن الضعف المتعلقة بالديون والقدرة على تحملها وتعزيز شفافية البيانات المتعلقة بالديون. وأبرز الوفد نفسه أن بلده لظالما أكد على أهمية المسؤولية المالية والشفافية في دعم النمو الاقتصادي المستدام. وأقر وفد آخر بالتحديات الكبيرة التي يفرضها كل من مواطن الضعف المتعلقة بالديون وتغير المناخ في الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات.

18 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى تعزيز ما يولى من اهتمام وما يخصص من موارد للبرنامج الفرعي 1 نظرا لأهميته الأساسية والشاملة في مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات العالمية المعقدة. وفيما يتعلق بالجدول 12-6، طُلب توضيح سبب تخفيض الأنشطة المقررة للمنجزين المستهدفين 16 و 19 من 5 أنشطة لعام 2025 إلى نشاطين لعام 2026 ومن 5 أنشطة لعام 2025 إلى 3 أنشطة لعام 2026، على التوالي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه التخفيضات تبعث على القلق وتبدو غير متماشية مع أولويات التنمية العالمية، وأن تلك المجالات تتطلب مزيدا من الاهتمام أو على الأقل الاستمرار بالمستويات الحالية، وليس تخفيضها.

19 - وفي سياق البرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، أثنى أحد الوفود على تركيز الأونكتاد على تيسير الاستثمار وتنمية المشاريع، وأشار إلى أن التركيز على الأدوات الحكومية الرقمية لتبسيط الإجراءات الإدارية يتماشى بشكل جيد مع أولويات بلده بشأن تعزيز بيئة الأعمال التجارية من خلال الشفافية والكفاءة. ولاحظ وفد آخر أن الأونكتاد قد أسندت إليه ولاية محددة تتمثل في تنمية الاستثمار والمشاريع، وأعرب عن رأي مفاده أن المواد التحليلية والمؤتمرات التي تتناول هذه القضايا لا تزال تشكل أساساً إعلامية هامة لعملية اتخاذ القرارات.

20 - وفيما يتعلق بالجدول 12-12، في إطار البرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، أبرز أحد الوفود أن عدد الأنشطة المقررة في إطار المنجز المستهدف 18 من المتوقع أن ينخفض من 6 أنشطة في عام 2025 إلى 5 أنشطة في عام 2026. وسلط الوفد الضوء على تعقيدات المفاوضات التجارية والحاجة الملحة للدعم المخصص، لا سيما لأقل البلدان نمواً والاقتصادات النامية، وأعرب عن أمله في رؤية توسيع نطاق تلك الأنشطة. وقد لوحظ أن الاجتماع السنوي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة لم يكن مقررًا عقده في عام 2026 على الرغم من أهميته بالنسبة للبلدان النامية الغنية بالموارد. وفي ضوء الاتجاهات المذكورة أعلاه، تم حث الأونكتاد على أن يعكس الاحتياجات والتطلعات المتغيرة لبلدان الجنوب من أجل تقديم تعاون تقني قوي وشامل وقائم على البيانات ونواتج تحليلية.

21 - وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن مشاريع الأونكتاد للتعاون الميداني والتقني في مجالي تيسير التجارة وإدارة الديون، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وعن موعد إنجاز هذين المشروعين في عام 2026.

22 - وطلب إلى الأونكتاد أن يعزز مساهمته في لجنة السياسات الإنمائية أن يتعاون بشكل وثيق مع فريق الخبراء المعني بوضع معايير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالمعادن الحرجة.

23 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، أثنى أحد الوفود على عمل مركز التجارة الدولية في مجال التجارة الرقمية وجهوده الرامية إلى تمكين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من اعتماد التكنولوجيات الرقمية. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه لا بد من وضع برامج للمساعدة التقنية لتدريب الموظفين من أجل تنمية التجارة ومبادرات تنظيم المشاريع الدولية لصالح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ورحب الوفد بتركيز مركز التجارة الدولية على أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وشجع مركز التجارة الدولية على التعاون بنشاط أكبر مع المؤسسات المسؤولة عن اتخاذ القرارات، بما في ذلك من خلال برامج تنمية القوة العاملة لزيادة التغطية غير المباشرة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف الإشارة إلى ميثاق المستقبل لأنه لم يكن وثيقة قائمة على توافق الآراء. وفي هذا الصدد، اقترح استخدام صياغة من خطة عمل أديس أبابا كبديل. وفيما يتعلق بالفقرة 10-13، أعرب الوفد عن عدم تأييد بلده لفكرة إصلاح نظم المشتريات العامة بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأن الاعتبارات الاقتصادية، لا الجنسانية، ينبغي أن تؤدي دوراً حاسماً في المشتريات العامة.

24 - وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يواصل مركز التجارة الدولية تعزيز التعاون في مجال المعونة من أجل التجارة مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يدعم البلدان النامية لتوسيع نطاق صادراتها وتحسين وارداتها. وأشار الوفد إلى أن بلاده سيواصل دعم مختلف جوانب عمل مركز التجارة الدولية، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري وبناء القدرات في البلدان النامية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لتركيز مركز التجارة الدولية على المرأة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

25 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه العميق إزاء التقارير التي تتحدث عن سوء المعاملة والمضايقات والتمييز في مركز التجارة الدولية. وقد تمت الإشادة بالنهج الجاد الذي اتبعته قيادة مركز التجارة الدولية في معالجة هذه التقارير، وتم التأكيد على أن الشفافية ستظل أساسية. وقال الوفد إن بلاده سيراقب التقدم الذي أحرزه مركز التجارة الدولية ويحتاج إلى رؤية نتائج ملموسة تعالج الأسباب الكامنة وراء أي إساءة أو مضايقة أو تمييز.

الاستنتاجات والتوصيات

26 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في جلسة عامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 10، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية العامة.